إسلام بحيري ورامتان وطه حسين

عبد الحكيم حيدر

أحياناً، يكون التحدث لعوالم الكتابة أجمل من تحقّقها، حتّى وإن طال الصبر عليها وانتظارها، كأنّ تُحرمَ من محبّة ما، وكأن ترى طيفها في طريق، أو حُلم، أو ذكرى، أو حديث، أو مرسال لا يقصد أيَّ شيء سوى الحديث، فيُشعِل حديثُه الذكرى من دون أن يعرف أنّه يقلّب الجمر.

عرفتُ أخيراً أنّ أحدَ الأصدقاء، الأجلّاء، لطه حسين أهدى إليه بيتاً صغيراً في قرية في المنيا بصعيد مصر، على مقربة من مكان دفن «شهيدة الحُبّ»، كما سمّاها طه حسين: «إزادورا»، وكان طه حسين كلّما ذهب إلى هذا البيت المتواضع، الذي سمّاه أهل تلك القرية بـ«السراية»، شرق النيل، أشعل له «إزادورا» البخور في قبرها، وهو البيت المتواضع نفسه الذي صُوِّرت فيه أجزاء من فيلم «دعاء الكروان». وحكى لي الناقد وأستاذ الأدب والنقد بجامعة المنيا، محمد مدني، أنّك «إذا تمعّنت في قراءة هذه الرواية فستشم روائح المنيا وقراها حاضرة». وما زلتُ لم أقرأها، هل لأطوي عاماً ذلك الحرمان، وأظلّ على ذلك التحدّث للجمال من بعيد، وخاصّة وأنا ابن تلك المنطقة؟ كانت «إزادورا» فتاةً رومانيةً الأصل في الـ18 من عمرها، وهي ابنة حاكم الإقليم بالمنيا، وكانت رائعةَ الجمال، واحبَّت ضابطاً مصرياً من طاقم حماية والدها حاكم الإقليم. وكي ترى حبيبها، عبرت النيل، ولكنّها غرقت، فدُفنت أمام المكان الذي غرقت فيه، وهو قرية الشيخ عبادة شرق النيل، وهناك اختار صديق طه حسين مكان البيت الذي سوف يهديه لطه حسين. وفيما بعد، عرفت أنّ ذلك الصديق كان عالم آثار كبيراً، وكان عديلاً لطه حسين أيضاً. تأمّل كرم الأيام العظيمة كي تضحك بنا قليل على تفاهة أيامنا، وقلّة شأن نُخَبها. ذلك كلّه عرفتُه بفضل المصادفة، وكتاب «الأيّام المنسيّة لطه حسين» (المجلة العربية، كتاب العدد 574، يوليو/ تمّوز 2024)، لكاتبه إبراهيم عبد العزيز. الكتب، وإن كانت بسيطة النيّة والجهد، إلا أنّها هدايا تأتي في أوقاتها تماماً، ولم أكن بعد قد عرفت أنّ ماريا القبطيّة، وأختها سيرين، اللتين أرسلهما المقوقس للنبي عليه الصلاة والسلام من قرية الشيخ عبادة نفسها، تلك القرية التي دُفِن فيها رفات «إزادورا»، ولا كنت قد عرفت أنّ كاتب فيلم «ظهور الإسلام» (1951) عن روايته «الوعد الحقّ»، هو نفسه طه حسين. وبفلوس ذلك الفيلم استطاع طه حسين أن يشتري، بسعر ذلك الوقت، أرضَ رامتان، كما يقول إبراهيم عبد العزيز في كتابه: «ولما بنى طه فيلا رامتان من أجره من فيلم ظهور الإسلام، المأخوذ عن قصة «الوعد الحقّ»، لأن كتبه لم تكن تدرّ عليه أموالاً يستطيع بها أن يبني مسكناً، ولما قلت له: مبارك الفيلا، قال لي: فيلا إيه يا ابراهيم ده حتة مكان لا طلع ولا نزل». والمقصود بالطبع بإبراهيم، هو إبراهيم الإبياري، المُحقّق اللغوي بمجمع اللغة العربية، والسكرتير البرلماني لطه حسين في أثناء تقلّده منصب وزير المعارف، وليس إبراهيم عبد العزيز، الذي أعدّ كتاب «الأيام المنسيّة»، فما دخل ذلك بإسلام بحيري في العنوان؟

لاحظ أنّنا في زمان، من فرط عجائبيته، تتداخل الأحداث في كوميديا، ودراما من نوع غريب، ما يثير الأسى، كما في حالة غرق «إزادورا» أمام قرية الشيخ عبادة في أيام الحاكم الروماني، وما يثير الضحك والمسخرة التي لا تحتملها الكتب أو الموسوعات، وهي تذكّرني بلصوص تجّار القطن والإعيبهم في العشرينيّات والثلاثينيّات من القرن الماضي، تماماً هي أفعال صغار المُفكّرين ودعاة التنوير والتكوين، والتكويش أيضاً، والهبر والهبرات. فقد قرأتُ وأنا أتصفّح كتاب إبراهيم عبد العزيز غارقاً في دموع «إزادورا»، وبخور الراحل طه حسين، ذلك الخبر، الذي أنقله بالنصّ خوفاً من اختلاط البلاغتين، بلاغة الحبّ عن طه لذكرى شهيدة الحُبّ قبل الميلاد بقرنين، وبلاغة التكويش والتكوين والنصب والاحتيال، والهبر والتهبير، وأسف من فرط بلاغة المصطلح الأخير، وذلك بسبب فرط أكاديميته وعلميته الحادّة.

في خبر إسلام بحيري، في أيّام لا نعرف ما لونها أو ما أصلها أو ما فصلها أو ما منتهاها، وقد يكون ذلك مدعاةً للترحّم على طه حسين، الذي تبرّع أيضاً بمبلغ 500 جنيه كي يكون إزادورا» مزاراً عالمياً بالقرب من مسقط رأسها في المنيا في تونة الجبل بقرية الشيخ عبادة، وهو تقريباً نفس المبلغ الذي اشترى به رامتان في حينه، بعدما أخذ «السراية» هديةً أو المنزل المتواضع جدّاً من عديله الآثاري الكبير، والخير الذي يخصّ إسلام بحيري هو كالآتي: «سيدة تقيم بالخارج أرسلت مبلغ ثلاثمائة ألف درهم إماراتي للسيد المفكّر إسلام بحيري، بعد ما أقنعها بأنّه سيشغّل لها المبلغ في البورصة، ولما اكتشفت أنّه لم يرسل لها الأرباح بعد سنتين من تحريره لها شيكاً بالمبلغ المُرسَل، ذهبت كي تصرف الشيك فوجدته بلا رصيد، والأمر كلّه الآن في قسم شرطة أول أكتوبر»، على حدّ تعبير صحيفتي الدستور والمصري اليوم. فهل ذلك اختلاف أجيال، أم زوال قيم من أساسها وبنيانها؟

نحن وبينغ بين ماو ودينغ

ممدوح الشيخ

هذا مشهد عربي صيني من مشاهد الكوميديا السوداء. يبدأ من تقرير ممتع عقلياً (وإن خلا من الإثارة السياسية بمعناها المألوف)، نشره موقع الشرق بلومبرغ الإخباري العربي (2024/7/23). وبحسب التقرير، شهدت جلسة مُهمّة للحزب الشيوعي الصيني (((استنساخ)) القفزة العظيمة إلى الأمام»، «الصباح الجديد»، 12/20، 2019). واليوم هناك من يتحدّث عن الشعب الذي عاش المجاعة سنوات ومات منه عشرات الملايين، ثم قام ليبني بلده لا ليهدمه.

وعندما يقرر الزعيم الشيوعي شي جين بينغ أن يربط خياراته بسلفه دينغ شياو بينغ، نافياً أن يكون منحازاً إلى خيارات ماو تسي تونغ، التي ما يزال بعضهم يُروّجها سبباً في ما حقّقته الصين اقتصادياً. وغنيٌّ عن البيان هنا أنّ التجربة الصينية كلّها، منذ التأسيس، ليس فيها شيء مُلهِم، بل هي تجربة في بنيوية خطيرة في مراحلها كلّها.

وعندما تستخدم الطبيعة الشمولية القرارات بأنّها أعطت إشارة أكبر إلى دينغ شياو بينغ أكثر ممّا كان متوقّعاً، فإنّ القرارات بأنّها أعطت إشارة أكبر إلى لتسويغ أفضلية الاستبداد على الديمقراطية، فإنّ الأمر حينئذ يتجاوز السجالات الاقتصادية النظرية ليصبح قضيةً سياسية أكثر خطورةً وأبعدَ بأثيراً بكثير من النقاشات الاقتصادية البحتة، وخلال ما يزيد عن نصف قرن بحثت نُخب رسمية شمولية عربية عن نموذج تسوّق به فكرةَ أنّ إشباع بطون الجائعين، والخروج من مستنقع التخلّف، لا يتطلّب بالضرورة بناء نظام سياسي يقوم على حرّية اختيار الحكّام، والقدرة على محاسبتهم وعزلهم من مناصبهم. وبدايةً من أكذوبة «للسدّ العالي» التي روجها جيل من التنويريين العرب، في مقدّمتهم جمال الدين الأفغاني، تنتشر بين شرائح واسعة من النخبة رغبةٌ عارمة في البحث عن دليل على صحّة الخرافة.

وجه الأهمية الثاني لهذا المشهد العربي الصيني تبنّي صنّاع قرار عرب نموذج ما سمّي زوراً «القفزة العظيمة إلى الأمام»، نموذجاً مُلهماً لبناء دولهم، رغم أنّها في الحقيقة «قفزة كبيرة إلى الجحيم»، وقد كتب صاحب هذه السطور مُبكّراً مستشرفاً هذا الاستلهام وبوارجها (((استنساخ))) القفزة العظيمة إلى الأمام»، «الصباح الجديد»، 12/20، 2019). واليوم هناك من يتحدّث عن الشعب الذي عاش المجاعة سنوات ومات منه عشرات الملايين، ثم قام ليبني بلده لا ليهدمه.

وعندما يقرر الزعيم الشيوعي شي جين بينغ أن يربط خياراته بسلفه دينغ شياو بينغ، نافياً أن يكون منحازاً إلى خيارات ماو تسي تونغ، التي ما يزال بعضهم يُروّجها سبباً في ما حقّقته الصين اقتصادياً. وغنيٌّ عن البيان هنا أنّ التجربة الصينية كلّها، منذ التأسيس، ليس فيها شيء مُلهِم، بل هي تجربة في بنيوية خطيرة في مراحلها كلّها.

وعندما تستخدم الطبيعة الشمولية القرارات بأنّها أعطت إشارة أكبر إلى دينغ شياو بينغ أكثر ممّا كان متوقّعاً، فإنّ القرارات بأنّها أعطت إشارة أكبر إلى لتسويغ أفضلية الاستبداد على الديمقراطية، فإنّ الأمر حينئذ يتجاوز السجالات الاقتصادية النظرية ليصبح قضيةً سياسية أكثر خطورةً وأبعدَ تأثيراً بكثير من النقاشات الاقتصادية البحتة، وخلال ما يزيد عن نصف قرن بحثت نُخب رسمية شمولية عربية عن نموذج تسوّق به فكرةَ أنّ إشباع بطون الجائعين، والخروج من مستنقع التخلّف، لا يتطلّب بالضرورة بناء نظام سياسي يقوم على حرّية اختيار الحكّام، والقدرة على محاسبتهم وعزلهم من مناصبهم. وبدايةً من أكذوبة «للسدّ العالي» التي روجها جيل من التنويريين العرب، في مقدّمتهم جمال الدين الأفغاني، تنتشر بين شرائح واسعة من النخبة رغبةٌ عارمة في البحث عن دليل على صحّة الخرافة.

(كاتب مصري)

في دواعي الموقف الفرنسي من الصحراء

محمد طيفوري

خرجت فرنسا من دائرة غموض تقوقعت فيها 17 عاماً، بعد إعلان الرئيس إيمانويل ماكرون دعم بلاده مخطّط الحكم الذاتي، الذي طرحه المغرب حلاً لقضية الصحراء، في رسالة خطّية بعثها إلى عاهل المغرب، محمد السادس، بمناسبة الذكرى الـ25 لعيد العرش؛ «دعمنا مخطط الحكم الذاتي الذي تقدّم به المغرب في 2007 واضح وثابت». وقطعت دابر تردّد دام ثلاث سنوات، بتأكيدها أنّ «حاضر الصحراء ومستقبلها بندرجان في إطار السيادة المغربية»، مضيفةً أنّ هذا المخطط «يُشكّل، من الآن فصاعداً، الأساس الوحيد للتوصّل إلى حلّ سياسيّ، عادل ومستدام، ومُتفاوَض بشأنه، طبقاً لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتّحدة».

يبدو أنّ فرنسا أدركت أخيراً أنّ المغرب، ومنذ الخطاب الملكي في 20 أغسطس/ آب 2022، قد حدّد، وبصراحة، خطوط سياسته الخارجية، بعد قول الملك محمد السادس إنّ «ملفّ الصحراء هو النظارة التي ينظر بها المغرب إلى العالم»، وإنّها «المعيار الواضح والبسيط الذي يقيس به صدق الصداقات ونجاعة الشراكات»، ما جعلها تعرض عن الحيرة والارتباك، لصالح الانضمام إلى قائمة الدول الكبرى التي عبّرت عن تأييد المخطط المغربي؛ بدءاً بالولايات المتّحدة عام 2020، ثمّ ألمانيا مطلع عام 2022، تبعتها إسبانيا، المُستعمِرة السابقة للصحراء، في مارس/ آذار 2022. ومن بعدها هولندا في مايو/ أيّار 2022، ثمّ بلجيكا في أكتوبر/ تشرين الأول 2022.

يبقى اللافتُ الاعتراف الفرنسي، مقارنةً ببقية الدول الأوروبية باستثناء إسبانيا، إذ إنّه يصدُر عن دولة ذات إرثٍ تاريخيٍّ ثقيل في المنطقة، فهي من صنّعت خرائطها بشكل عشوائي، قبل الرحيل عنها في ستينيّات القرن الماضي. كما أنّ توقيته محلّ إثارةٍ ولبس أيضاً، فقد ظهر عقب سلسلة أزمات عميقة بين الرباط وباريس، في آخر سنوات، بدأت مع تهم التجسّس ببرنامج بيغاسوس، فمشكلة القيود على التأشيرات المغاربية، ثمّ رفض المساعدة الفرنسية في كارثة زلزال الحوز، ما أصاب العلاقات بين الطرفين بجمود وجفاء غير مسبوقَين.

كان الانقلاب في الموقف الفرنسي مثيراً بالنسبة لمراقبين كثيرين، سيّما أنّه جاء (بحسب هؤلاء) بلا مُقدّمات أولية، وفي صيغة رسالة مكتوبة فقط، فيما يعمل النظام الفرنسي على وأدها لإطروحة تصفية الاستعمار. فيما تُرجِّح سرديةٌ أخرى أن تكون المسألة وثيقة الصلة بالسياسة الخارجية، بعد فشل المساعي الفرنسية في الرقي بعلاقاتها مع الجزائر، التي ترفض طيَّ ملف الجرائم الكولونيالية منهجة، بإصرارها على الإنصاف والاعتذار والتعويض وغيرها من مطالب ترى السفير الفرنسي كريستوف لوكورتييه في محاضرة عن آفاق العلاقات بين البلدين إنّ من «الوهم وعدم الاحترام الاعتقاد بأنّه بإمكاننا بناء مستقبل مشترك مع المغرب من دون توضيح موقف من مسألة الصحراء». وقبل ذلك، اعتبر وزير الخارجية الفرنسي ستيفان سيغورني، في زيارته المغرب، فيما يشبه التمهيد للموقف الجديد، «الصحراء قضية وجودية بالنسبة للمغرب، وفرنسا تعرف ذلك. لقد حان الوقت الآن للمضي إلى الأمام».

كما اختلفت التفسيرات في معرض تبيان الدوافع وراء الوضوح الفرنسي من قضية الصحراء، فهناك من يربط الأمر بتقلّبات المشهد السياسي الفرنسي، وتحديداً الرسالة الموقّعة من 93 شخصية سياسية فرنسية، تحزكها قوى اليمين المُتطرّف، وتدعو ماكرون إلى تطبيع سريع وشامل مع المغرب. فيما يرى آخرون القرار خطوةً استباقيةً من الرئيس الفرنسي، قبل تسليم مقاليد الحكومة لليسار، المعروف بالانحياز لأطروحة تصفية الاستعمار. فيما تُرجِّح سرديةٌ أخرى أن تكون المسألة وثيقة الصلة بالسياسة الخارجية، بعد فشل المساعي الفرنسية في الرقي بعلاقاتها مع الجزائر، التي ترفض طيَّ ملف الجرائم الكولونيالية منهجة، بإصرارها على الإنصاف والاعتذار والتعويض وغيرها من مطالب ترى قضية أهلها فقط، بل بزعم أنّها جرّت ويلاتٍ وحروباً واستحقاقاتٍ على العرب، وحان الوقت لركلها ووضعها وراء الظهر. وحجّج هؤلاء، وإن تعدّدت الآراء والقوالب اللفظية، تصبُّ كلّها في خانة ترك فلسطين لمستوطنيها الأغراب القادمين من وراء الحدود، والترحيب بهم بوصفهم أصحاب «حقّ» تاريخي. أمّا أهلها وملح أرضها فليس أمامهم غير طريق واحدة هي الاستسلام لمشيئة الاحتلال، والجنوح تحت قدميه، هذا إذا سمح لهم بالبقاء أصلاً في أرضهم، وقُبل بهم خدماً وعمّالاً في مستعمراته. ومن هنا جاءت نقمة عدنان وقحطان على من تجرّأ منهم وحمل السلاح ودافع عن أرضه وعرضه. ولهذا كلّه، لا بدّ من أن نسمي الأشياء بمسمّياتها، فنحن أمام مفاصلة ومنازلة كبرى، سيحد النظام العربي نفسه في أتونها، ولن يجديه نفعاً الدأبُ بنفسه عنها، ولا التبرّؤ منها، فثمّة ملايين من أهل هذه البلاد من خليجها إلى بحرها تنبض قلوبهم بحُبّ فلسطين، ولن تقف على الحياد حين تبدأ نيران الحرب الكبرى الموعودة تمتدّ وتنتشر في الاتجاهات كلّها.

(كاتب من الأردن)

> منازلة كبرى، سيجد النظام العربي نفسه في أتونها، ولن يجديه نفعاً النأيُ عنها

كاريكاتير عماد حجاج

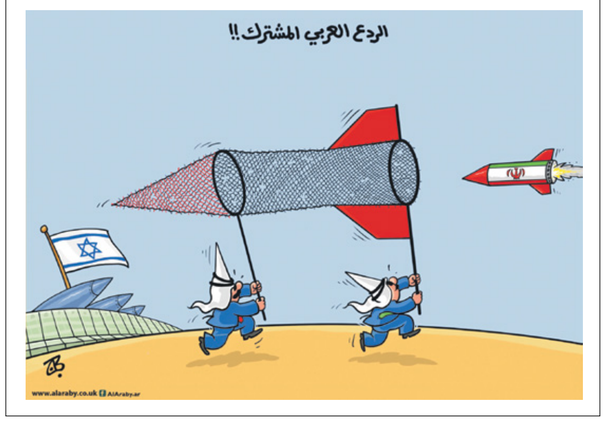

الحرب الكبرى القادمة

حلمي الأسمر

من حقّ المواطن العربي البسيط أن يسأل: لِمَ تتحرّك القوى العظمى، وفي مقدّمتها الولايات المتّحدة، وعلى جناح السرعة، فتحشد قوّاتها وطائراتها وبوارجها (((استنساخ))) القفزة العظيمة إلى الأمام»، بعد وعد أو تهديد فقط، يمكن أن يطاولا الكيان الصهيوني من إيران، في وقت يتعرّض فيه بلد عربي اسمه فلسطين لأشرس هجوم دموي شهدته بقعة في الكرة الأرضية، من الكيان نفسه الذي هبّت القوى العظمى لحمايته من تهديد بالهجوم، وحتّى قبل أن يقع هذا الهجوم؟ حين نشر هذا المقال ربما يكون الهجوم قد وقع، وربما لا. هذا ليس موضوعنا، رغم أنّ هجوم المشروع وردٌّ متفهَّمٌ على انتهاك الكيان «شرف» الجمهورية الإسلامية في إيران، بعد اغتيالها الجبان للشهيد إسماعيل هنيّة. السؤال المركزي أعلاه واحد من شلّال أسئلة تُحاصر المواطن العربي، وتُشعره بمدى يتمه ووحدته، وهو الذي كان يسمع، وفي مدى عشرات السنين، أنّ فلسطين هي قضية العرب الأولى، فإن كانت قضية العرب الأولى تُواجَه بمثل هذا الإهمال، وبالمبالاة والخذلان، فما بالك بقضايا العرب الثانية والثالثة والعاشرة... والألف؟ بل ماذا بقي للنظام العربي الرسمي أن «يفخر» به بعد أن اصطفّ عملياً إلى جانب العدوّ، سواء بالفعل المباشر أو باتخاذه حالة الحياد السلبي أو الصمت، أو عدم التفاعل عملياً، أو النكوص عن نصرة الشعب المذبوح علانيةً. هل يمكن، بعد أن حدث ما حدث، أن يقف زعيمٌ عربي ويتحدّث عن العروبة ووشائج الدم والقربى والأخوّة، التي تربط سكّان الوطن العربي من محيطه إلى خليجه، ويصدّقه مواطن عربي واحد؟ كنّا في وقت مضى نتحدّث عن «تآكل» شرعية النظام العربي الرسمي، ولكن الحالة تجاوزت اليوم مرحلة التآكل إلى ما هو أبعد بكثير، فلم يبقَ أيّ مبرّرٍ لوجود هذا النظام، ليس لأنّه خذل كلّ مواطن عربي فقط، بل لأنّه خذل كلّ مواطن عربي من المحيط إلى الخليج، سواء عبّر هذا المواطن عن خذلانه أو جبُنَ عن التعبير، بعد أن أصبح مُجرّد إعلان التضامن مع فلسطين وأهلها جريمةً يُعاقب عليها قانون النظام العربي الرسمي، ومدعاةً لاعتقال، وربّما ما هو أكثر من ذلك، من حرمان من العمل، ومطاردة لقمة العيش، والوضع في القائمة السوداء هو وأقاربه كلّهم، البعيد والقريب، وحتّى الجد الـ19.

ذريعة النظام العربي الرسمي، المُختبَئة داخل تسويغ موقفه، تدور حول خطر عدوى الشعور بالحرّية والانعتاق، الذي يمكن أن يشيع في الوجدان الشعبي العربي، ويمكن أن يتطوّر من مرحلة التعاطف مع فلسطين وثوّرتها إلى مرحلة المطالبة بالحقوق المشروعة، ليس لفلسطين بالطبع فقط، بل أيضاً بالحقوق المشروعة لهذا المواطن، وتلك أفة خطيرة يعمل النظام العربي الرسمي على وأدها قبل أن تولد، ويجتهد في توفير اللقاحات لها، فقد أصبح لقاحها في مهدها، لأنّها في حسبانه وباءٌ خطيرٌ يمكن أن يتسبّب في زلزلة الكراسي التي يجلس عليها رؤوس الاحتلال، والجذو تحت قدميه، هذا إذا سمح لهم بالبقاء أصلاً في أرضهم، وقُبل بهم خدماً وعمّالاً في مستعمراته. ومن هنا جاءت نقمة عدنان وقحطان على من تجرّأ منهم وحمل السلاح ودافع عن أرضه وعرضه. ولهذا كلّه، لا بدّ من أن نسمي الأشياء بمسمّياتها، فنحن أمام مفاصلة ومنازلة كبرى، سيجد النظام العربي نفسه في أتونها، ولن يجديه نفعاً النأيُ بنفسه عنها، ولا التبرّؤ منها، فثمّة ملايين من أهل هذه البلاد من خليجها إلى بحرها تنبض قلوبهم بحُبّ فلسطين، ولن تقف على الحياد حين تبدأ نيران الحرب الكبرى الموعودة تمتدّ وتنتشر في الاتجاهات كلّها.

(كاتب من الأردن)

إسرائيل المنشغلة أيضاً بتمزّقها الداخلي

دلال البزري

خطي السجناء الغزّيون بمعاملة خاصة من الجيش الإسرائيلي. هو لا يعتبرهم مجرمي حرب يمكن له التصرّف بهم، بحقّ له نظرياً احتجازهم 75 يوماً قبل تقديمهم للمحاكمة. «نظرياً» نقول: فهو لا يحترم هذين البندَين البتيمَين، ولا يُورد أيّ بنود أخرى تتعلّق بظروف «اعتقالهم». أخذ هذا الجيش حرّيته الكاملة برمي كلّ غزّي تمكّن منه في شاحنات، كدَس الواحد فوق الآخر، والتقط صوراً لهم، عُراةً، رؤوسهم بالأكياس، وأيديهم مكبّلة بالأصفاد ومعصوبي الأعين، مُحمَّلين إلى معسكرين سرّيَّين. الأول سدي تيمان، والثاني بيت ليد. والاثنان يتنافسان في ابتداع أشكال من التعذيب لا تعرفها أقسى سجون الاستبداد.

رائحة المعسكرين السرّيَّين المُخصَّصين لسجناء غزّة لم تلبث أن طلعت. لا يمكن إخفاء التوحّش الذي حكم قانونها العملي الخاص، من دون أيّ حماية قانونية، هي في كلّ حال شديدة النسبية، من دون أيّ تدخّل للصليب الأحمر الدولي، أو ما يشبه تلك المنظّمة. أربعة آلاف سجين، مُكوَّمين مرصوصين، مُكبَّلي اليدين والرجلين، يأكلون القشّ، يقضون حاجاتهم في مكانهم، يتعرّضون للضرب المُبرّح، والتحرّش الجنسي، والحرمان المتواصل من النوم، ويستمعون لموسيقى متواصلة بأعلى ما يمكن من صوت.

في إبريل/ نيسان الماضي، زار طبيب السجون الإسرائيلية المعسكرَين، وكتب رسالةً إلى وزيرَي الدفاع والصحّة، وإلى المُدّعي العام، يصف فيها الظروف المروّعة للمحتجزين، منهّماً الجيش بخرق قوانينه، معلناً بتر أعضاء سجناء نتيجة التكبيل المتواصل، مُفصّلاً ما رَشَحَ من المعسكرين من تكدُّس وضيق ونقص هواء، وتثبيت بالأرض مثل البهائم... وقتها، أجابت قيادة الجيش بأنّها تعمل لتزويد المعسكرين بالطعام والدواء، وبأنّها تسهر على صحّة المحتجزين، وأنّها تحترم «المعايير المهنية» للسجون الإسرائيلية... وكلام من هذا القبيل. كذلك فعل مندوب لجنة حقوق الإنسان في الأمم المتّحدة فولكر تورك، فقدّم رقماً دقيقاً لموت 53 سجيناً في المُعسكرَين منذ بداية الاعتقالات، ويُحرِّج على السرّية التامة التي فُرضت على أوضاعهم، وعلى حظر أيّ استشارة قانونية بشأنهم.

وبالأمس، قرّر الجيش غير مُدّعيه العام فتح تحقيق بشأن «تجاوزات خطيرة» ارتكبها جنود احتياط، بينهم ضابط، في حقّ سجين فلسطيني في معسكر سديي تيمان. فتقرّر توقيف تسعة عناصر مُتّهمين بإخضاع السجين بوحشية أدّت إلى تمزّق أمعائه، ما أوجب إدخاله المستشفى. على الفور، ضجّت مواقع التواصل الاجتماعي الإسرائيلية بفيديوهات جنود غاضبين لاعتقال زملائهم. وكانت هذه مُقدّمةً لتحرك خطير وصفه بعضهم بأنّه مُقدّمةٌ عملية لانقلاب على الجيش نفسه؛ مئات الإسرائيليين تظاهروا أمام مدخل المعسكرين، يطالبون بتحرير الجنود الموقوفين، يتجاوزون الحرس عنوةً، يقتحمون المُعسكر صارخين «الموت للخائن المُدّعي العام». مطالبهم؟... إطلاق سراح الجنود المُتّهمين فوراً، واستقالة قائد الجيش، والتضامن مع «الأصدقاء الجنود ضدّ الإرهابيين الفلسطينيين»، فهؤلاء الجنود «ضحّوا بحياتهم من أجلنا» و«ممنوعٌ المسّ بمقاتلينا الأبطال»... إلخ.

من هم المُنتفِضون هؤلاء؟ ممّن تتشكل هذه الجمهرة؟... الجنود أولاً، يلبسون السواد، مقنّعين بالكامل، يحملون رشّاشاتٍ، وأسلحةً من نوع خاص، ويضعون فوق صدورهم علامة «مائة»، التي تعني أنّهم يخدمون في هذين المعسكرين الرهيبين (بين المعسكر الموقوفين قائد قوّة «مائة» هذه). بعضهم تعرّض لطاقم تلفزيوني إخباري، رموا أدواتهم وحطّموها، ومنعوا بقيّة الصحافيين من تغطية ما يسمُّونه «انتفاضتهم». لكنّ العسكر ليسوا وحدهم في هذه الانتفاضة، إلى جانبهم عددٌ من نواب الكنيست، والوزراء في الحكومة المنتمين إلى اليمين الديني المُتطرّف. مع أنّ الوزيرين الأكثر تطرّفاً، إيتمار بن غفير وبتسلئيل سموتريتش، لم يشاركا فيها، إلا أنّهما أرسلا مندوبين عنهما، وأطلقا تصريحات حارّة ومتحمّسة، قالا فيها ما اعتاداً تكراره عن ضرورة القضاء على «الإرهاب الفلسطيني». وبدا وكأنّ الحكومة نفسها منقسمة حول الموضوع، وإن في شكل غير متعادل، إذ يغلب عليها وزراء اليمين الديني، بالإضافة إلى الوزيرين الأبرزين سموتريتش وبن غفير، أتى التأييد الحار من وزراء العدل والاقتصاد والمواصلات. ولم يخالفهم سوى وزير الداخلية، يريف لفاين، الذي اكتفى بالقول غالانت، والأخير أعلن أنّ «القانون يُطبّق على الجميع، حتّى في حالة الغضب»، وهو الشهير بـ«حيوَنَة» الفلسطينيين بعد «الطوفان». أمّا بنيامين نتنياهو، وكما هو مُتوقّع، فراوغ، أدان الحادثة بعبارات مخفّفة، وفي اليوم التالي قارن بين هذه «الانتفاضة» والتظاهرات العارمة المناهضة لمشروعه عشية السابع من أكتوبر/ تشرين الأول (2023)، المعروف بـ«الانقلاب القضائي»، كان غرضه ضرب استقلاليته. أي أنّه قارن بين حماة القضاء المستقل والاحتجاج على استجواب عسكر تمادوا في اغتصاب سجين فلسطيني.

بعد غالانت، كانت مواقف معارضين للحكومة؛ يائير غولان وبني غانتس، احتجاجاً على جموح نتنياهو نحو الحرب الشاملة. الاثنان أكّدا ضرورة «احترام القيم الأساسية للجيش الإسرائيلي ودولة القانون» ورفضا حالة الفوضى التي تسببت بها هذه الانتفاضة. الثاني، بني غانتس، شدّد على أنّ معتقلي «النُخبة»، أيّ معتقلي «حماس»، لا يستحقون أيّ معاملة خاصة. ولكنّ المثير للسخرية والاستغباء أنّ هذه الضوضاء كلّها، التي يحاول عبرها الجيش أن يبيّض صفحته، فينتفض ضدّه هذا الجمع كلّه، هو أن السجين الفلسطيني الذي تعرّض للاغتصاب ليس وحده ضحيّة حرّاس المُعسكرين السرّيَّين. كما اصبح العالم كلّه يعرف الانتهاكات الجسيمة بداخلهما ضدّ مشتبه بهم لا يُحاكَمون، ولا يُحقّق في مزاعم انتمائهم. الجانب الهزلي أنّ جريمة الجنود التسعة في حقّ السجين الفلسطيني هي نقطة في بحر الجرائم الإسرائيلية، فيما تبدو المُعارضة لهذه الأكثرية تدافع عن «قيم» الجيش الإسرائيلي، وكأنّه لم يرتكب غيرها من انتهاكات أمّا في الحدسة الداخلية، فالأمر لا يقلّ خطورةً. قبل السابع من أكتوبر 2023، كانت إسرائيل تضجّ بانقسام واضح بين يمين مُتطرّف في رأس السلطة، وليبراليين علمانيين، حول مشروع يُهدّدُ استقلالية القضاء، وسمّي بـ«الانقلاب القضائي». وصل الأمر إلى تمرّدٍ وحدات عسكرية. في هذه الأثناء كان بن غفير يُسلّح المستوطنين ويُشجّعهم على المزيد من القضم لأراضي الضفّة الغربية. وأتى «7 أكتوبر» ليُضعف التحرك الأول، ويُقوّي إجراءات الثاني، فيتوجّه المجتمع الإسرائيلي بأكثريته الساحقة نحو تدمير «حماس» أو بالأحرى غزّة.

واضح أنّ اليمين المُتطرّف يفقد صبره أمام «الانتصارات» التي حقّقها ضدّ الفلسطينيين. يريد أن يُلغي الدولة ويستولي على الجيش، ليفتح أبواب الحرب الخالدة، مُقدّمةً لإعادة بناء المعبد الثالث. وهذا أقصى أماني جماهيره الحاشدة الكارهة لكلّ من يعمل لغير ذلك، حتّى لو كان حليفاً أو صديقاً. بناء المعبد الثالث ثم تدميره؟... إنّه صراع داخلي مفتوح بين جناحَين إسرائيليين غير متكافئَين غارقَين في فوضى نعرفها جيداً، وسط تحلّل للنسيج الاجتماعي، وانقسام بين الجيش والمتحمّسين للمشروع الإلهي اليهودي، وداخل الجيش نفسه، بين جيل قديم «عقلاني»، وآخر من الشباب، مسياني ديني، أقرب إلى تفكير المليشيا.

والنتمة، مهما كانت نتيجة الحرب، هي صراع إسرائيلي داخلي مفتوح بنسيج اجتماعي مهلهل، وفوضى معايير تشبه ما يحصل في الجوار. وقد يكون هذا هو التطوّر «الطبيعي» لإسرائيل.

(كاتبة لبنانية)

> يريد اليمين الإسرائيلي المُتطرّف أن يُلغي الدولة ويستولي على الجيش، ليفتح أبواب الحرب الخالدة، مُقدّمةً لإعادة بناء المعبد الثالث

الحلقة الإيرانية المفقودة في اغتيال هنيّة

محمد احمد بنّيس

اغتيال رئيس المكتب السياسي السابق لحركة حماس، إسماعيل هنيّة، الأسبوع الماضي في العاصمة الإيرانية، يُمثّل ضربةً قاسيةً للحركة، وللمقاومة الفلسطينية بوجه عام، خاصّة أنّه جاء في توقيت حرجٍ للغاية في الصعيدين، الميداني والعسكري، في قطاع غزّة. ويثير ما حدث أسئلةً تتعلّق تحديداً بمسؤولية النظام الإيراني عن واقعة الاغتيال، التي خلطت الأوراق، وأعادت المفاوضات بين إسرائيل و«حماس» بشأن وقف إطلاق النار إلى مربّع الصفر.

يتحمّل النظام في إيران قسطاً غير يسير من المسؤولية في اغتيال هنيّة، على اعتبار موقع الرجل داخل الحركة ومنظومة المقاومة، والمنعطف الذي تمرّ منه الحرب في غزّة. وبلوغُ التوحّش الإسرائيلي نقطة اللاعودة... لذلك كلّه، كان يُفترَض أن توفّر طهران الحماية اللازمة لضيفها، وأن تكون حريصةً على ألا تترك ثغرةً يمكن أن يمرّ منها الموساد الإسرائيلي، وهو المشهود له بباعه الطويل في استهداف قادة المقاومة الفلسطينية ورموزها في مدار تاريخ الصراع. وإذا كان من المُستبعَد أن تكون القيادة الإيرانية متورّطةً في واقعة الاغتيال، فالمرجّح أن اختراقاً ما حدث في أحد مستويات الدائرة الأمنية المُكلّفة حماية هنيّة، إبّان إقامته في العاصمة الإيرانية.

ضمن هذا السياق، أوردت صحيفة نيويورك تايمز أنّ اغتيال إسماعيل هنيّة نجمَ عن عبوة ناسفة زُرعت في الغرفة، التي قضى فيها ليلته الأخيرة قبل حوالي شهرين، فُجّرت من بُعد. تحتمل هذه الرواية وجهين: أولهما أنّها محكومة بالحرب النفسية والإعلامية التي تشنّها جهات أميركية وصهيونية ضدّ إيران على خلفية برنامجها النووي، ونفوذها السياسي والمذهبي المعلوم في الإقليم، بما يعنيه ذلك من سعي الصحيفة، وطيفٍ واسع من الإعلام الأميركي والغربي، إلى رمي الكرة في ملعب النظام الإيراني، لإرباكه وكشف ضعفه الاستخباراتي، وتعويم تبعات الواقعة بما يُضاعف تكاليفها المختلفة بالنسبة إليه داخلياً وإقليمياً؛ ومن ثمّ التشكيك فيما يُروّجه من دعمه حركات المقاومة في المنطقة، في وقتٍ عجز عن تأمين أحد قادة هذه المقاومة حلّ ضيفاً على إيران، للمشاركة في مراسم تنصيب رئيسها الجديد.

الوجه الثاني لرواية الصحافة الأميركية أنّ ما أوردته قد يكون صحيحاً، وهو ما لا يُشكّل اختراقاً لمؤسّسات الدولة والحكومة في إيران فقط. بل يثير أيضاً أسئلةً بشأن المنظومة الأمنية والاستخباراتية الإيرانية، ووظائفها، وآليات اشتغالها، وولاءات أجهزتها المختلفة، وموقعها من التجاذبات التي يعرفها النظام بين جناحيه المحافظ والإصلاحي. ولا تزال واقعة تحطّم المروحية، التي كانت تُقلّ الرئيس السابق إبراهيم رئيسي ووزير الخارجية حسين أمير عبد اللّهيان، ومسؤولين آخرين، في 19 مايو/ أيّار الفائت، تثير أكثر من سؤال بشأن حيثيّاتها، وإن لا يُستبَعد أن الحادث بسبب سوء أحوال الطقس أو عطل تقني، علماً أن المُتعارف عليه في مجالَي الأمن والاستخبارات أنّ تأمين حركة رؤساء الدول والحكومات (وضيوفها أيضاً) يتطلّب فِرَقاً أمنيةً متخصّصة، على درجة عالية من الكفاءة والحرفية.

في المقابل، كذّبت طهران ما أوردته «نيويورك تايمز»، وأكّدت أن اغتيال هنيّة جرى من خلال مقذوفة أُطلقت من الجو باتجاه الغرفة التي كان ينام فيها هنيّ

«النكبة»... نقاش المصطلح

عاطف أبو سيف

يطيب لبعضهم إطلاق تسمية «نكبة» على ما يجري في قطاع غزّة، نظراً إلى التشابه الكبير بين تهجير جيش الاحتلال الإسرائيلي الناس بالقوّة وبارتكاب المجازر والمذابح ونسف وتدمير الأماكن، والأفعال نفسها التي اقترفتها العصابات الصهيونية في عام 1948؛ الحدث الأكثر رسوخاً في الذاكرة الفلسطينية، الذي يُعرَف بالنكبة. والحال كذلك، ما يجري في قطاع غزّة منذ 7 أكتوبر (2023) «نكبة جديدة»، كما قد يقوله صحافي محترف أو مُحلّل يلاحق الكلمات بمهارة أو سياسي يريد أن يصفع جمهوره بما يعتقد أنّه حُجّةٌ قادرةٌ على إقناعه بأنّه قادرٌ على فهم الواقع، ويفهم ما يجب من سياسات ومواقف.

والأمر كذلك، لا يمكن نفي الشبه بين الحالتين، أقصد واقع النكبة ونتائجها وآثارها الميدانية، من تهجير وتقتيل واقتلاع وتشريد، وحرب الإبادة التي ترتكبها إسرائيل وجيشها في قطاع غزّة حالياً، فالشبه كبير إلى الحد الذي قد تتداخل فيه الصور، وتتماهى فيه الذكريات، خصوصاً بالنسبة إلى الذين عاشوا الحدثَين، وعاشوا في الخيمة وقت النكبة، وفيها في حرب الإبادة هذه. بالنسبة إلى هؤلاء، نزف الذاكرة وتهتك فواصلها يجعلان الواقع الذي يعيشونه جزءاً من واقع عاشوه منذ 76 سنة. واقع لم ينسوه أصلاً حتّى يتذكّروه. وهذا الشبه هو ما يدفع إلى استعارة مصطلح نكبة، وإطلاقه على ما يجري من باب تقريب الوصف وتسهيل الاستذكار.

وعلى بشاعة ما يجري، تغذّت السردية الوطنية الفلسطينية بكثير من الشواهد على تفصيل فعل النكبة وتوضيحه، فيما يكاد من عاشوا النكبة أن يختفوا من الحياة العامة الفلسطينية، إذ إنّهم يتناقصون بفعل تقدّم العمر. وبالتالي، من يستطيعون أن يرووا، ومن يعيشون ليرووا، باتوا أقلّية، وما تقوم به دولة الاحتلال من مجازر وهدم للمكان يُوفّر مادّةً خصبة من أجل تغذية الأجيال القادمة بالمزيد من الشواهد والموادّ عن طبيعة النكبة، وطبيعة ما قامت به العصابات الصهيونية في حقّ أجدادنا. إلى جانب ذلك، فإنّ الاستدلال بالحدث الجديد من أجل شرح الحدث القديم أمر هام، فقول ما قامت به العصابات، في حقّ أجدادنا عام 1948 قد يبدو للمواطن الغربي غريباً، لأنّ نتائج الحروب بالنسبة إليه شيء من الماضي، هكذا تعمل الذاكرة الأوروبية الحديثة بعد الحرب العالمية الثانية من أجل التصالح مع الماضي. ولكن، طالما أنّ أحفاد المجرمين الأوائل يواصلون النهج نفسه، ويرتكبون المذابح نفسها، ويمارسون السياسات نفسها؛ من هدم المدن والقرى، فإنّهم يقومون بشيء هو في طينة تكوينهم. وعليه، على العالم أن يعيد استذكار ما جرى في حقّنا، إذا كان عليه أن يُفكّر في المساهمة الحقيقية في تصحيح مسار التاريخ، الذي اعوجّ يومَ مُنِحَت فلسطين للغرباء بتواطؤ منه، ومن مؤسّساته التي وُجدت من أجل السلام والعدل، وكانت فلسطين، والفلسطينيون، أول ضحايا السلام والعدل المزعومَين.

> السردية الوطنية الفلسطينية تغذّت بشواهد كثيرة على تفصيل وتوضيح فعل النكبة، فيما يكاد من عاشوها أن يختفوا من الحياة العامة
>
> علينا، نحن الفلسطينيين، أن نواصل الجهود لفضح ما تقوم به دولة الاحتلال، وإعداد الملفّات اللازمة لمحاكمة مُجرمي الحرب وتدفيع الاحتلال الثمن

وحملت الثقافة الشعبية الفلسطينية النكبة في كثير من تفاصيلها، ولم تكتفِ بجعلها توصيفاً مطلقاً لحادثٍ يفوق الخيال، بل سحبت نتائجه والإحساس به على كثير من الأحوال، التي يعتقد أنّها قد ينتج منها الإحساس البشع والمؤلم نفسه. وهذا يشمل بالتحديد المحكي اليومي الفلسطيني، إذ تُستخدم مُشتقّات كلمة نكبة لوصف الحال أو لما وقع علينا من فعل، فالفلسطيني قد يقول «انتكبنا»، بمعنى أنّنا وقعنا في وضع صعب جدّاً، وهو وضع أقسى من أن يُتخيّل، لذا يتم استجلاب الأسوأ في الوعي الفلسطيني، أي النكبة، من أجل تقريب مستوى السوء. ومن المألوف أن تسمع إحدى النسوة تقول «يا نكبتنا»، بمعنى يا مصيبتنا، أو يا لسوء ما سيجري لنا. كانت تلك الكلمات مألوفةً في أزقّة المخيّم، وفي جلسات الجيران، وفي أحاديث الكبار والنسوة أمام عتبات البيوت. كانت النكبة حاضرةً بقوّةٍ لأنّها السبب الرئيس في المأساة التي يعيشونها، وهي التي أدّت إلى التحوّل المهول في حياتهم من سكّان مدنٍ مُترَفين أو قروِيّين يملكون البيّارات والحقول إلى لاجئين مُعدَمين. هذا الواقع الذي يعيشون فيه هو نكبةٌ لم تنتهِ، وهو صورةٌ قاسية عن أصعب ما يمكن لهم أن يتخيّلوه، وهم لا ينفكّون يستحضرونه في ما قد يتعرّضون له كلّه، من أخطار، وما قد يواجهونه من عذابات. لذلك كان انعكاس النكبة إحساساً بشعاً ومؤلماً دائمَ الحضور في كثير من تفاصيل إيقاع الحياة، وكانتَ دائماً رديفاً لكلّ واقع مأساوي قد يواجهه الفلسطيني، خاصّة مع استمرار نتائجها، وعدم زوال آثارها البشعة.

ولكن أيضاً يجب الانتباه إلى محاذير وصف ما يجري بأنّه «نكبة جديدة» أو «نكبة ثانية». نتذكّر عند وقوع الضفّة الغربية وقطاع غزّة تحت الاحتلال الإسرائيلي بعد حرب 1967، أنّه أُطلِقَ على هذا الحدث «النكسة»، تجنباً لتسميتها «النكبة»، ولم يكن الأمر مُجرَّد استبدال «السين» بـ «الباء»، بل كان هذا التطابق الصوتي يعكس فهماً حقيقياً أنَّ لا شيء يمكن أن يقترب ببشاعته ممّا حدث، أو لأنّه، بالنسبة إلى الفلسطينيين، حدث الأبشع، أي لا شيء أبشع وأشدّ قسوةً ممّا وقع عام 1948. لذلك، فإنّ ما نتج من حرب العام 1967 من استكمال احتلال إسرائيل بقيّةَ البلاد، وتنزيح الآلاف، ليس إلا جزءاً يسيراً من حقيقة ما جرى في النكبة الفعلية، وهو نتيجةٌ أو استكمالٌ له.

وعليه، ليس الأمر أنّ النكبة مصطلحاً شيءٌ مُقدّس، بل شيء لا يمكن مقارنته بأيّ شيء آخر. ببساطة، وربّما بكثير من التأمّل، أهمّ ما نتج عن النكبة من مآسٍ ليس تشريد شعبنا واقتلاعه وذبحه وبقر بطون الحوامل وقطع رؤوس الأطفال، فقط، بل هذه كلّها جرائم في حقّ الإنسانية أيضاً، ويجب العمل على إعادة نظر القانون الدولي ومؤسّسات العدالة الأممية فيها، ومحاكمة المجرمين، لأنّ مرور الزمن لا يغفر الخطايا، ولا يزيل الآثام، بل كانت النتيجة الأبرز لما جرى قيامَ دولةٍ غريبةٍ في تراب الوطن الفلسطيني. وبالتالي، ليست النكبة مُجرَّد مذابحَ وتشريدٍ ولجوءٍ، بل هي سرقةُ البلاد، وحرمان شعب فلسطين من مزاولة حقوقه السياسية، ومنح أرضه للغرباء، وتمكينهم من أجل أن يقيموا دولةً لهم في 80% من أرض الآباء والأجداد. نتذكّر أنّ تهجير الفلسطينيين لم يبدأ خلال النكبة، إذ هجّرت قوّات الاحتلال البريطاني عشرات القرى منذ عشرينيّات القرن الماضي، تمهيداً لتوسيع المستوطنات الصهيونية في طريق تمكين العصابات من البلاد. لكن، لم يطلق الفلسطينيون على ما جرى نكبة، بل إنّ نكبتهم الحقيقية تمثّلت في ضياع بلادهم وسرقتها من العصابات.

لذلك، من أكثر شعارات إحياء النكبة ترديداً، كانت دائماً أنّ النكبة جريمةٌ مستمرةٌ فهي لم تنتهِ، لأنّ حقيقة وجود إسرائيل وسرقة البلاد لم تتوقّف، والعصابات التي تحوّلت جيشاً نظامياً بعقل عصابات ظلّت ترتكب الجرائم نفسها، فلم يتوقّف يوماً القتل ولا هدم البيوت ولا إزالة القرى (مثلاً حتّى اللحظة يحدُث ذلك في النقب، وفي أماكن أخرى)، ولم تتوقّف المذابح ولا المجازر. لذلك، فإنّ النكبةَ فعلاً لم تتوقّف، ولم تنتهِ، وهي جريمة فعلاً ما زالت قائمة. لكن، لم تُوصَف أيٌّ من مراحل العدوان بنكبة ثانية أو نكبة جديدة، لأنّ ثمّة نكبة واحدة ووحيدة وقعت على الشعب الفلسطيني، تتمثّل بما جرى في 1948، حين شُرِّدَ من أجل إفراغ المكان وسرقته، وإقامة دولةٍ للغرباء فيه.

ليست القصّة مصطلحات، ولا هي خلاف لغوي، بل قصّة فهم للواقع ولحقيقة الجريمة التي ارتكبت في حقّ شعبنا. ما يجري في غزّة أمرٌ يفوق الخيال، وجريمة غير مسبوقة في التاريخ، وعلينا، نحن الفلسطينيين، أن نواصل الجهود من أجل فضح ما تقوم به دولة الاحتلال، وإعداد الملفّات اللازمة لمحاكمة مُجرمي الحرب وتدفيع الاحتلال الثمن، وقد نستخدم النكبة في نقاشاتنا الداخلية، كما في سجالاتنا، لتوضيح الرواية الفلسطينية ولتقريب الأمر للآخرين، لكن في الأحوال كلّها ثمّة نكبة واحدة وقعت للفلسطينيين، لم تنتهِ بعد.

(روائي ووزير فلسطيني سابق)

انقسام السوريين بسبب إيران المقاومة

عمر الشيخ

لم تغب صورة الأمين العام لحزب الله، حسن نصر الله، عن بيوت سوريين عديدين ومحلاتهم خلال حرب تمّوز (2006). اعتبروا الرجل أيقونةً للمقاومة. كانت خطاباته تجمّع المناهضين لإسرائيل من شعوب المنطقة العربية، إلى حين وصول موجة ثورات الربيع العربي سورية في عام 2011، فاختلفت رؤية السوريين إلى مفهوم المقاومة في لبنان، وأخذ حزب الله موقفاً مُؤيّداً للنظام السوريّ ضدّ الاحتجاجات في الشارع السوري، وفضّل ولاءاته السياسية والاستراتيجية على حساب دعم السوريين، الذين طالما اعتبروا فكر المقاومة ثوريّاً ضدّ الظُّلم بالمطلق.

وجّه نصر الله وقتئذ تحية إلى «سورية الأسد»، ثمَّ بدأت قوّات حزب الله تدخل تباعاً في حرب النظام ضدّ الثورة السورية. قاتل عناصر الحزب إلى جانب فصائل شيعيّة مُتعدّدة محسوبة على إيران، رفعوا أعلاماً طائفيّةً عمّقت الفوارق في انتماءات المجتمع السوريّ منذ البداية. وأصبحت معركة «المقاومة» (بحسب سوريين) مزعومة لقمع الثورة السورية، وباتت الطريق إلى القدس تمرّ من دمشق وريفها وحلب وحمص وحماة... إلخ، لقد تساوت قيمة نصر الله وحزبه مع الفصائل الموالية للنظام السوريّ وجيشه؛ بفارق طفيفٍ حوّلهم مُرتزقةً أجانب في سورية. أزال السوريون صور نصر الله، بعد أن حسم موقفه بدعم نظام الأسد، أصبح حزبه منبوذاً في سورية، وكلّما كانت إسرائيل تستهدف مواقع لإيران في أرضٍ سورية، كان أغلب جمهور المُعارَضة السورية يشمتون، وكأنّ الحال قد دفع العدو الإسرائيليّ لأن يكون أداةَ تصفيةِ حساب رخيصةً، مع الحزب والفصائل الموالية لإيران، وهذا، في حدّ ذاته، شكّل بذرة الانقسام التي انتشرت بين السوريين في الداخل والخارج، وبين كلّ من يدعم تمدّد إيران في المنطقة.

باستثناء التابعين طائفيّاً لإيران في سورية، لم يعد لحزب الله أيّ جماهيرية بين السوريين منذ سنوات، بغضّ النظر عن موقف بعضهم من تعثّرات الثورة السورية، وصراع الأيديولوجيا فيها، تمزّقت صورة الحزب المُقاوِم، بعد أن أصبح أداةً لقتل السوريين تمتثل لرغبة إيران. سجّلت الذاكرة السورية في إضبارة قهرها جرائم النظام في حقّ مُعارضيه، وإلى جانبها انتهاكات حزب الله. سأل بعضٌ عن سرّ تلك العداوة ضدّ معارضي الأسد من الحزب، هل السبب هو الاتفاق التاريخي الإيراني مع الأسد الأب؛ والقائم في التقارب الطائفيّ بين إيران وعائلة الأسد؟ وبالتالي، كلّ عدوٍ لإيران هو عدوٌ لحزب الله، بغض النظر عن المواقف الجماهيريّة المحقّة للثورات الجديدة أمام غطاء المقاومة وسلوكها الداخلي؟... شيطن إعلام حزب الله المُعارَضة السوريّة سياسياً وعسكرياً؛ بأوصاف ذات طابع إيراني منها «وكلاء أميركا» في المنطقة. لكنّ هؤلاء قبل أن يصبحوا «وكلاء» لم ينظروا إلى عقيدة الحزب الدينيّة، كانوا وقتاً طويلاً قد تجاوزوا اختلاف الأيديولوجية المُقاوِمة، وخطّها النابع من فكر ديني صرف.

> تمزّقت صورة حزب الله حزباً مُقاوماً، بعد أن أصبح أداةً لقتل السوريين تمتثل لرغبة إيران
>
> لا بدّ من الانتباه إلى موقف نظام الأسد من اغتيال هنيّة، الذي ركّز في بيانه على «انتهاك السيادة الإيرانية»، وليس على استهداف قائد فلسطيني يقاوم إسرائيل

كان الجميع يفكر في النتيجة؛ مقاومة إسرائيل ومشروعها الاستيطانيّ، إلا أنّ صعود التقديس لمحور إيران في المنطقة وسياساتها مع الغرب، واستخدام أدبيات الإعلام، بحسب ما ترد في خطاب إيران ضدّ إسرائيل والولايات المتّحدة، جعل السوريين يجزمون أيضاً بتصنيف حزب الله ذراعاً عسكرية؛ أي «وكلاء» لإيران أيضاً، ينقل ويحرّك عناصره إلى مناطق مختلفة لتنفيذ أجندة إيران، سواء كان الهدف إسرائيل أو المناهضين للمشروع الإيرانيّ، وهذا الخلط العجيب أفقد الحزب كثيراً من شعبيته وقيمته في اختبار الثورة السورية.

لقد تضامن السوريون مع حركات التحرّر المُقاوِمَة ضدّ الاحتلال الإسرائيليّ، إلى جانب الحفاظ على قضية تحرّرهم من النظام السوري. لا شكّ أنّ هناك من دعم التطبيع مع إسرائيل وأصدقائها (ولو عبر وسطاء دبلوماسيين)، لكنّ الكارثة أن عمق الانقسام وصل إلى منطقة جعلتهم يفاضلون بين مقاومة إسرائيل، وهذا مسيطر عليه من إيران كلّياً في المنطقة، وتأييد إيران بما لديها من مخطّطات لضرب استقرار المنطقة، ومدّ نفوذها إلى المتوسّط عبر لبنان، والتأثير المستمر في مراكز صنع القرار في دمشق، وبيروت، وبغداد، وغزّة.

من اعتصام سوريين ضد النظاميين السوري والإيراني في باريس، 2016 (سيافوش حسيني/Getty)

ذلك التضامن السوريّ مع المقاومة يعاني اليوم من تصدّع وقلّة ثقة سياسية بسبب المحور الإيرانيّ، والذي ما زال يدعم حركة حماس المعاكسة لحزب الله بموقفها من الثورة السورية، فهي لم تُؤيّد الأسد في قتل السوريين، لم تشارك في الحملات العسكرية التي قادتها إيران ضدّ المدن السورية وأهلها من المُعارِضين. وبالتالي، احتفظ عدد لا بأس بهم من السوريين بالاحترام لحركة حماس، دعموا قضيتها جزءاً من المقاومة الفلسطينية ضدّ إسرائيل؛ العدو التاريخي للسوريين في المنطقة. لقد شكّلت المواقف من الثورة السورية بالنسبة للسوريين، مفصلاً مصيرياً في قراءة الأحداث السياسية في المنطقة، وبات تناول الكيانات والأشخاص والدول بالنسبة إليهم مسألةً أخلاقيةً أمام التاريخ، ولا تنفصل عن تسجيل مواقف أولئك تجاه نظام الأسد، والمُعارَضة، واللاجئين السوريين.

وجاء اغتيالُ اسرائيل رئيسَ المكتب السياسيّ لحركة حماس، إسماعيل هنيّة، في طهران، الأسبوع الماضي، ضربةً إعلاميةً مدويّة، أصابت السوريين بالاضطراب لجهة قراءة أبعاد الحدث إبّان تصعيد خطير متوقّع في المنطقة، لا سيّما وأن هذا الاغتيال كان بعد ساعات من استهداف إسرائيل القائدَ العسكريّ الكبير في حزب الله، فؤاد شكر، في حارة حريك جنوب العاصمة اللبنانية بيروت. اغتيال لزعيم من «حماس»، الداعمة للثورة السورية، وآخر لزعيم من حزب الله، الداعم لنظام الأسد، لكنّ الحركتين كلتيهما تعملان في خطوط نضالية مشهود لها ضدّ إسرائيل، مع امتيازات للأولى بأنّها لا تنشط سوى في الأراضي الفلسطينية، وهي أكثر قرباً من القضية الفلسطينية، أمّا الأخرى فتنقل نشاطها بين دول عدّة.

اغتيالان جعلا من الانقسام السوريّ أكثر عبثيّة بخصوص فهم المقاومة، مع بروز محور إيران، اللّاعب الأكثر غموضاً الآن، والذي يعاني جهازه الأمني في المنطقة من اختراقات كبيرة. لا سيّما أنّ الرئيس الروسيّ فلاديمير بوتين كان حذّر بشّار الأسد من تصعيد سوف يُؤثّر بشكل مباشر في سورية. قد يكون لدى موسكو معلومات دقيقة بحكم تنسيقها الأمني في منطقة نفوذها في الشرق الأوسط، وعلاقتها بإسرائيل، ولعلّ مُؤشّرات تفيد بسلسلة استهدافات ترفع حدّة التوتّر والاضطراب الأمنيّ والاقتصاديّ في المنطقة، وتأخر الاستقرار إقليمياً. راقب السوريون ذلك كلّه، واعتبروا أنّ بوتين يحاول حماية الأسد في ظلّ تحرّك أمني سوف يقضي ربّما على الوجود الإيرانيّ في المنطقة، من طريق الاغتيالات، بعد بدء التقارب التركيّ مع دمشق، واعتبروا أنّ وجود هنيّة في طهران يدينه، رغم أن «حماس» لم تكن يوماً في المعارك السورية، ولا مصلحة لديها في خسارة حلفاء ومموّلين وداعمين للمقاومة في فلسطين.

وأخيراً، لا بدّ من الانتباه إلى موقف نظام الأسد من اغتيال إسماعيل هنيّة، الذي ركّز في بيانه على «انتهاك السيادة الإيرانية»، وليس على استهداف قائد فلسطيني يقاوم إسرائيل، العدو المزعوم للأسد، صديق روسيا، التي تخطرها إسرائيل، عادة، قبل قصف المواقع الإيرانية في سورية (!)

(كاتب سوري في قبرص)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads